مسودة بيان مشترك بمناسبة اليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين:

اليمن: الجرائم ضد الصحفيين لا يعاقب مرتكبيها

يعد إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين من أكثر القضايا إلحاحًا لضمان حرية التعبير والوصول إلى المعلومات لجميع المواطنين .ومن الملاحظ أن أطراف النزاع في اليمن تختلف في كل شيء تقريبًا، لكنّها تتفق على إسكات صوت الصحافة ومنع الصحفيين من ممارسة عملهم بحرية. ويؤدي الإفلات من العقاب إلى المزيد من الانتهاكات بما في ذلك عمليات القتل وغالبًا ما يكون أحد أعراض تفاقم النزاع وانهيار القانون والأنظمة القضائية. ويجب أن تكون حماية الصحافة واحترام الدور القيم الذي تلعبه على رأس الأولويات.

- بمناسبة "اليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين" تذكر المنظمات الموقعة على هذا البيان ،أن مهنة الصحافة باتت من أكثر المهن خطورة في اليمن، وتؤكد المنظمات الموقعة على هذا البيان أنّه خلال السنوات التسع الماضية، كان الصحافيون من أكثر الفئات استهدافًا من قبل جميع أطراف النزاع، إذ وقعوا ضحايا لجرائم وانتهاكات متنوعة، شملت التصفية الجسدية والاحتجاز التعسفي والتعذيب والمحاكمة الجائرة، وفي جميع الحالات يفلت الجناة من المساءلة والعقاب.

- وشهدت حرية التعبير والحريات الصحافية في اليمن خلال التسعة الأعوام الماضي تدهوراً مخيفًا، حيث باتت مهنة الصحافة من أكثر المهنُ خطورة، إذ يسجل اليمن كواحد من أسوأ البلدان فيما يتعلق بانتهاك حقوق الصحافيين والعاملين في المجال الإعلامي، وفقًا لتصنيف منظمة "مراسلون بلا حدود"، منذ بدء الحرب الأهلية في العام 2014، يبقى الصحافيون ضمن الفئات الأكثر عرضة للخطر، بما في ذلك الاغتيال والقتل المباشر والاستهداف والاعتقال والحبس والإخفاء القسري والتعذيب والاعتداء بكافة أشكاله من جهات عدة، وبدرجات متفاوتة ،بما في ذلك الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، وجماعة أنصارالله (الحوثيين) والمجلس الانتقالي الجنوبي والجماعات المسلحة الأخرى. حيث كان الشيء الوحيد تقريبا الذي اتفقت عليه أطراف النزاع في اليمن هو إسكات صوت الصحافة ومنع الصحافيين من ممارسة عملهم بحرية.

- ولعدة سنوات، واجه الصحفيون في اليمن مستويات متزايدة من العنف والترهيب والقتل. لقد أدانت المنظمات التي نمثلها مرارا وتكرارا وبقوة الافتقار إلى الحماية التي يتمتع بها الصحفيون للقيام بعملهم بأمان وحرية، سواء كانوا يغطون الجريمة المنظمة أو الشؤون السياسية أو الفساد، أو النزاع المسلح.

- وفي الواقع، شهد كل عام منذ عام 2015ارتفاعًا في عدد الصحفيين الذين قُتلوا. ولقد سلطنا الضوء مراراً وتكراراً على الأهمية المتزايدة لهذا الوضع والحاجة إلى تعزيز الإطار القانوني لحماية حرية التعبير. إذ سجلت عدة منظمات محلية ،مقتل 54 صحافيًا يمنيًا بينهم صحفيتان على الأقل ، بمعدل أكثر من 5 صحافيين كل عام، في حوادث مختلفة أبرزها الاغتيال والاستهداف خلال النزاع المسلح، بسبب نقل الأخبار وتقديم المعلومات للجمهور. ولا تشمل هذه الأرقام العديد من الصحفيين الذين يتعرضون لكثيرٍ من الهجمات غير المميتة كالتعذيب والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والترهيب والمضايقات، ويقعون تحت وطأة هذه الهجمات. وكما ويتم إسكات الصحفيين، بالإضافة إلى المدافعين الآخرين عن حقوق الإنسان، من خلال تكتيكات أخرى، بما في ذلك إساءة استخدام قوانين التشهير والقوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب، واتهامات عن "أخبار مزيفة" ومضايقات عبر الإنترنت .

- وفي 52 حالة من أصل 54 حالة قتل، يفلت القتلة من العقاب، ويتم حرمان الضحايا من الإنصاف، فعلى سبيل المثال كانت أول جريمة قتل ممنهج بحق صحفي يمني كما يقول تقرير لجنة الخبراء المعني باليمن الصادر في يناير/كانون الثاني 2019، "هي

جريمة قتل راح ضحيتها الصحفي الاستقصائي محمد عبده العبسي، الذي قتل في ديسمبر/كانون الأول 2016، في صنعاء وكان يعد تحقيقا بشأن تورط قادة الحوثيين في ملف فساد استيراد الوقود لتمويل النزاع الدائر، وقد طالب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية "اليونسكو" بإجراء تحقيق شامل ومستقل في مقتل العبسي، لكن ذلك لم يحدث"، وقال محامي الدفاع بأن سلطات جماعة أنصارالله (الحوثيين) في صنعاء تعاملت مع القضية بنوع من اللامبالاة حيث استمرت مرحلة جمع الاستدلالات 3 سنوات قبل أن يتم رفع ملف القضية إلى نيابة غرب صنعاء التي رفضت السير بإجراءات التحقيق في القضية، واستدعاء المتهمين للمثول أمامها بالرغم من تقديم طلبات لاستيفاء بعض النواقص في ملف القضية، وبعد مرور نحو سبع سنوات وفي نوفمبر/تشرين الثاني2022 أصدرت النيابة قرار بحفظ القضية لعدم كفاية الأدلة.

- ومنذ العام 2020 تصاعدت وتيرة الاغتيالات الممنهجة للصحفيين، وكانت عملية اغتيال مراسل التلفزيون الياباني "صابر الحيدري" بعبوة ناسفة انفجرت بسيارته، في يونيو/حزيران 2022، في محافظة عدن، ليست سوى الأحدث في سلسلة طويلة من الصحفيين الذين أسكتهم الموت، بينهم المصور الصحافي فواز الوافي الذي قتل في سيارته في مارس/آذار 2022، في محافظة تعز، اغتيال الصحفية رشا الحرازي" في نوفمبر/ تشرين ثاني 2021، اغتيال مصور وكالة "فرانس برس"، "نبيل القعيطي" على يد مجهولين مسلحين أطلقوا النار عليه في يونيو/حزيران 2020، في محافظة عدن، بالتوازي مع ذلك هناك عدد أكبر من الصحفيين الذين خضعوا لمحاكمات والرقابة بأشكال أخرى من الترهيب.

- وأدانت المنظمات الموقعة على هذا البيان، بشكل منفصل كافة هذه الجرائم التي تعرض لها ،لكن وبشكل منهجي فشلت سلطات إنفاذ القانون سواء الخاضعة لجماعة أنصارالله (الحوثيين)، أو سلطات الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، في إجراء تحقيقات نزيهة من شأنها تؤدي إلى محاسبة الجناة المتورطين في جميع هذه الجرائم.

- لذلك، يجب ألا تستمر دورة الإفلات من العقاب هذه، ويجب على الأمم المتحدة الضغط على أطراف النزاع في اليمن ودعوتها للبدء باتخاذ إجراءات دقيقة وفعالة وفورية لإنهاء الإفلات من العقاب في كافة الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين، ومحاسبة ومساءلة الجناة المتورطين في تلك الجرائم، ووقف دوامة العنف التي تقوض سلامة الصحفيين في البلاد.

- لقد سلطنا الضوء مراراً وتكراراً على الأهمية المتزايدة لهذا الوضع والحاجة إلى تعزيز الإطار القانوني لحماية حرية التعبير، كما أدانت المنظمات الموقعة على هذا البيان بشكل منفصل، كل الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين في اليمن، كما أدانت انعدام الضمانات لحرية الصحافة في اليمن.

- واليوم، نطالب بصوت واحد من الحكومة اليمنية وجماعة أنصار الله (الحوثيين) وقف الانتهاكات التي تمارس بشكل مخيف ومتزايد بحق الصحفيين/ات والناشطين/ات والعاملين/ات في مجال الإعلام بصورة فورية، وتطبيق القانون بما يحفظ الحقوق والحريات ويمنع إفلات المنتهكين من العقاب الذين يهدفون إلى اخفاء الحقيقة وإرهاب العاملين/ات في مجال الإعلام.

- وندعو أطراف النزاع إلى فتح الباب أمام المقرر الخاص بحرية التعبير، لدراسة المستوى المتزايد للعنف واقتراح حلول تعالج الإفلات من العقاب، مرة واحدة وإلى الأبد. وفي ضوء هذه الخبرة، نحث أطراف النزاع على الالتزام الصادق بالمشاركة في حوار هادف وتنفيذ حلول فعالة نيابة عن مهنة الصحافة، قبل أن تزداد بيئة حرية التعبير سوءًا.

وتشدد المنظمات الموقعة على هذا البيان، على الجهات المعنية القيام بإجراءات من خلال:

- الحث على إجراء تحقيق فوري وجاد من أجل إيجاد آليات عملية وفعالة تنهي بشكل حاسم حالات الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين في اليمن.

- مطالبة الحكومة اليمنية وجماعة أنصارالله (الحوثيين)، ومؤسسات إنفاذ القانون ذات الصلة بالعمل بقوة من أجل محاسبة أولئك الذين ارتكبوا جرائم ضد الصحفيين وأن مرتكبي هذه الانتهاكات لن يظلوا مجهولين.

- مطالبة جميع الأطراف المعنية بتوفير الحماية المناسبة للصحفيين حتى يتمكنوا من القيام بأعمالهم الإعلامية إلى أقصى حد.

- اعتماد توصيات خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

- إجراء تحقيقات فعالة وفورية و شاملة ومحايدة ومستقلة و شفافة وحقيقية في كافة قضايا القتل والاغتيالات التي تعرض لها الصحفيون وإحالة المتورطين في هذه الانتهاكات إلى المحاكمة العادلة.

- إطلاق سراح الصحفيين الذين تم اعتقالهم تعسفياً، أو قضوا فترة عقوباتهم، أو واجهوا انتهاكات للإجراءات القانونية الواجبة؛ فوراً.

- الفصل في قضايا الصحفيين المعتقلين أمام محكمة الصحافة والمطبوعات وفقاً للمعايير الدولية وعدم ملاحقة الصحفيين في إجراءات أمن الدولة المتخصصة.

- وقف كافة الإجراءات التي تقيد الصحفيين والامتناع عن إصدار القرارات أو الإجراءات التي تعيق قدرتهم على القيام بواجبهم الصحفي.

- الكف عن استغلال الصحفيين/ات للعمل دون عقود واضحة تضمن حقوقهم وعدم تعريضهم للخطر، وحظر كل أشكال الإجراءات الانتقامية ضد الصحفيين/ات على خلفية ممارستهم حق الرأي والتعبير.

- ضمان قدرة جميع الصحفيين والمؤسسات الإعلامية على العمل بحرية واستقلالية.

الخميس 2 نوفمبر 2023

الموقعون على البيان:

1- المركز العربي الاوروبي لحقوق الانسان والقانون الدولي
2- مركز الدراسات والأعلام الاقتصادي
3- مركز فري ميديا للصحافة الاستقصائية
4- مرصد الحريات الإعلامية
5- المنظمة الوطنية للإعلاميين اليمنيين "صدى"
6- رابطة أمهات المختطفين
7- الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات (هود)
8- المركز الأمريكي للعدالة (ACJ)
9- منظمة "يمن فيوتشر" للتنمية الثقافية والإعلامية
10- رابطة المعونة لحقوق الانسان والهجرة
11- مركز البلاد للدراسات والإعلام
12- الكرامة - جنيف
13- مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان
14- رصد لحقوق الانسان
15- سام للحقوق والحريات
16- منظمة رايتس رادار لحقوق الإنسان
17- التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان -تحالف رصد
18- مؤسسة حماية القانون وتعزيز السلم الاجتماعي
19- مركز حقي لدعم الحقوق والحريات-جنيف
20- ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان
21- مركز جنيف الدولي للعدالة
22- منظمة المحامون الدوليون
23- مؤسسة دفاع للحقوق والحريات
24- رابطة نساء من أجل السلام
25- شبكة الصحفيات اليمنيات
26- نادي الإعلاميين اليمنيين في تركيا
27- المنظمة الإلكترونية للإعلام الإنساني

28- مؤسسة ضمير للحقوق والحريات
29- مؤسسة الأمل الثقافية الاجتماعية النسوية
30- مركز الدراسات الإستراتيجية لدعم المرأة والطفل (CSWC)
31- منظمة مساءلة لحقوق الإنسان
32- مؤسسة منصة للإعلام والدراسات التنموية
33- مؤسسة ميديا ساك للإعلام والتنمية
34- مركز الإعلام الثقافي
35- القرية الإعلامية للتنمية والمعلومات
36- مركز مرايا الإعلام للتنمية
37- مؤسسة قرار للإعلام والتنمية المستدامة
38- مؤسسة وجود للأمن الإنساني
39- مؤسسة يني يمن الإعلامية
40- منظمة مساواة للحقوق والحريات
41- مؤسسة اكون للحقوق والحريات
42- شبكة صحفي مراقب
43- مؤسسة وجوة للإعلام والتنمية
44- منظمة سواسية لحقوق الانسان
45- مؤسسة الصحافة الإنسانية (hjf)
46- منظمة يمن بلا نزاع
47- مركز الآخر للسلام والتنمية
48- مؤسسة انقاذ للتنمية
49- مؤسسة باحث للتنمية وحقوق الانسان
50- المركز القانوني اليمني
51- منظمة الراصد لحقوق الإنسان